Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ

Vol. 30/ No. 3/ 2022 المجلد 30/ العدد 3/ 2022

الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية

أحمد حسن عبدالله **صفاء كريم جواد**

علم الاجتماع، كلية الآداب/جامعة بابل/ العراق

safaa.kareem@student.uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 29 / 1/ 2022 **تاريخ قبول النشر: 23/ 2/2022** **تاريخ نشر البحث: 10/ 3/ 2022**

المستخلص:

تشهد المجتمعات الإنسانية المعاصرة اليوم حالة افتقار واضحة للأمن الاجتماعي، إذ تنتشر الحروب والاضطرابات ويبلغ التمايز بين المستويات الاقتصادية لسكان تلك المجتمعات مستوى عاليًا يجعل الملايين من البشر في حالة عجز تام عن إرضاء حاجاتهم الأساسية، حيث حالة العجز مصدراً للقلق والتوتر وعدم الارتياح وانشغال الفكر وتوقع الشر والخوف من حوادث المستقبل مما يؤثر على فاعلية الفرد ويعمل على شل حركته ويصبح فريسة للمرض النفسي. وتُعد حالة الافتقار للأمن الاجتماعي من أهم القضائي التي يعاني منها المجتمع العراقي اليوم وذلك بتأثير عوامل خارجية تمثلت في الحروب والتآمر المكشوف ضده، وكذلك بتأثير عوامل داخلية أهمها التحلل الذي أصاب قيم المجتمع ومعاييره مما أثر في فاعلية النظم الفرعية للمجتمع. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها:

1.إن أهمية الأمن الاجتماعي قد تجاوزت الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعياً، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، وإقامة مقومات الأمن الاجتماعي الأساسي لإقامة الدين.

2.أن الجماعة الاجتماعية لا يمكنها الاستمرار في الحياة الاجتماعية ولا يمكنها الحفاظ على بنيتها الاجتماعية من دون أن تتوفر لها عوامل التضامن والتماسك الاجتماعي وإن الأمن الاجتماعي يرتكز على درجة التضامن والتماسك الاجتماعي، أي يرتكز على درجة قوة الروابط بين أعضاء الجماعة الاجتماعية وقوة الروابط ترتبط بإشباع الحاجة، ووحدة الهدف، والمنظومة القيمية، وتقسيم العمل. فإذا ما تحققت هذه العوامل فذلك يقوي الروابط ويدعم التضامن والتماسك الاجتماعي في تحقق الأمن الاجتماعي.

3. إن إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد يتم من خلال انتمائه إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة، ذلك الشعور بالانتماء يحقق غايات اجتماعية لعل أهمها الشعور بالراحة والطمأنينة النفسية والاجتماعية لإحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين جماعاته الاجتماعية.

الكلمات الدالة: الأمن، الأمن الاجتماعي، المقومات

Social Security and its Components: A Theoretical Analytical Study

Ahmed Hassan Abdullah **Safa Karim Jawad**

College of Arts/University of Babylon

Abstract

Contemporary human societies today are witnessing a clear state of lack of social security، as wars and turmoil spread، and the differentiation between the economic levels of the population of those societies is so high that millions of people are in a state of complete inability to satisfy their basic needs. And fear of future accidents، which affects the effectiveness of the individual and paralyzes his movement and becomes a prey to mental illness. The state of lack of social security is one of the most important issues that Iraqi society suffers from today، due to the influence of external factors represented in wars and open conspiracy against it، as well as the influence of internal factors، the most important of which is the disintegration that affected the values

and standards of society، which affected the effectiveness of the sub-systems of society. The research has reached the following most important results: 1. The importance of social security has gone beyond the human right to make it a divine duty، a legal duty، and one of the necessities of the integrity of human development، and the establishment of the basic social security components for the establishment of religion. That the social group cannot continue in social life and cannot maintain its social structure without having the factors of solidarity and social cohesion available to it، and that social security is based on the degree of solidarity and social cohesion، that is، it is based on the degree of strength of ties between members of the social group، and the strength of bonds is linked to the satisfaction of the need. Unity of purpose، value system، and division of labour. If these factors are realized، this will strengthen ties and support solidarity and social cohesion، thus achieving social security.3. The satisfaction of the social needs of the individual is through his belonging to the different social groups، that sense of belonging achieves social goals، perhaps the most important of which is the feeling of comfort and psychological and social reassurance for the individual's sense of the bonds of love and mutual respect between him and his social groups.

Keywords: security، socialsecurity، Ingredients

1- المقدمة

تكمن الفكرة الأساسية للأمن الاجتماعي في أن الفرد أو الأسرة في عالم اليوم بحاجة دائمة لتأمين حياته في مواجهة مخاطر عديدة يتعرض خلالها للتهديد بحرمانه من مصادر إشباع حاجاته التي لا يستطيع أن يتوقف عن إشباعها كالمسكن والمأكل والملبس، وأهم من هذا كله العمل والدخل المتولد عنه سواء كان الفردي عمل بأجر لحساب الغير أو يعمل لحساب نفسه. وتتعدد المخاطر ما بين الشيخوخة وكبر السن والمرض أو العجز والإصابة الموت أو فقدان الحياة مروراً بالبطالة وعدم توفر فرص العمل المناسب. وتتجاوز مشكلة الحرمان الفرد نفسه ليعاني منها الأفراد الذين يعيلونه مكال أبناء والزوجة والوالدين والأقارب، إذن من هنا ظهرت الحاجة الماسة لقيام أجهزة متخصصة تؤمن حياة الناس ومصادر إشباع حاجاتهم ضد مخاطر الحرمان والفقر بضمان استمرار وصول الدخول للأفراد كي يتمكنوا من إشباع حاجاتهم بأسلوب منظم بحيث تصل تلك الموارد للمستحقين لها عند الحاجة.

2- المشكلة

تشهد المجتمعات الإنسانية المعاصرة اليوم حالة افتقار واضحة للأمن الاجتماعي، إذ تنتشرا لحروبو الاضطرابات ويبلغ التمايز بين المستويات الاقتصادية لسكان تلك المجتمعات مستوى عاليًا يجعل الملايين من البشر في حالة عجزتا معن إرضاء حاجاتهم الأساسية حيث حالة العجز تشكل مصدراً للقلق والتوتر وعدم الارتياح وانشغال الفكر وتوقع الشر والخوف من حوادث المستقبل مما يؤثر على فاعلية الفرد ويعمل على شل حركته ويصبح فريسة للمرض النفسي. فالفرد الذي يفتقر إلى الشعور بالأمني بدو قلقاً تجاه مواقف الحياة اليومية ويكون أقل قدرة على المبادأة والمرونة من غيره، وأكثر قابلية للإيحاء، وأكثر جموداً وحذراً وترددا فيستجيب لمواقف الحياة مدفوعاً بم يشعر به من مخاوف وعدم فضلاً عن ذلك فأنه في حالة الافتقار للأمن الاجتماعي يتعرض المجتمع الى مشكلات عديدة تؤدي إلى تأخر هو تعمل على تعطيل قدراته الذاتية وتحرمه من فرص التطور والتقدم وذلك؛ لأن نشاط الإنسان في ظل الافتقار للأمن الاجتماعي يكاد يتوقف بلي تعطل عن الإنتاج في

نصرف تفكيره نحو توفيراً منه الفردي وحماية عائلته وبالتالي فان البنّاء الاجتماعي للمجتمع يتعرض الى التفكك والتصدع وعدم القدرة على الاستمرار كياناً اجتماعياً فاعلاً.

وانطلاقاً مما تقدم فان مشكلة هذا البحث تكاد تتحدد بالتعرف على الأمن الاجتماعي ومقوماته،وينطلق هذا البحث على مجموعة من التساؤلات وهي:

1.ماالمقصودب الأمن؟

2.ما المقصود بالأمن الاجتماعي؟

3. ما مقومات الأمن الاجتماعي ؟

3- اهمية البحث

يحتل موضوع الأمن موقعاً هاماً في مختلف النظم والمذاهب والشرائع في حرص كل منها على ابراز اهميته والاهتمام به، ويقدم كل منها ايضاً نظريته ورؤيته وفلسفته التي يراها محققة له. والأمن جدير بتلك الاهمية والعناية لما له من آثار جوهرية في مختلف شؤون المجتمعات والافراد. فلولا الأمن لما قامتح ضارة ولولا الأمن لما عبد الانسان الله عز وجل بخشوع وسكون. فقد ورد لفظ الأمن في القرآن الكريم في آيات متعددة وفي معان تشير الى الايمان والاطمئنان والوثوق وعدم الخوف كقوله تعالى:(الذي أطعَمهُم من جوعٍ وآمنهُم من خوفٍ) سورة قريش الآية (4)

4- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسي تمثل في التعرف على الأمن الاجتماعي ومقوماته، ويشمل هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية وهي:

1. معرفة الأمن الاجتماعي في الاسلام. **2.**عرفة مقومات الأمن الاجتماعي.

5- محاور البحث

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث فقد تم تقسيمه الى المحاور الاتية:

اولا: تحديد المفاهيم والمصطلحات

ثانيا: نبذة تاريخية عن الأمن الاجتماعي.

ثالثاً: الأمن الاجتماعي في الإسلام.

رابعاً: مقومات الأمن الاجتماعي

خامساً: نتائج البحث

5-1: تحديد المفاهيم والمصطلحات

5-1-1: الأمن

الأمن من آمني أمن أمناً؛ فهو آمن، وآمن أمناً وأماناً، اطمأن لم يخف، فهو آمن وأمن وأمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: أمن منه أي سلم منه، وأمن على ما له عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والمأمن الموضع الأمن. [1: ص35] اما تعريف

الأمن اصطلاحاً: هو الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتها من الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي عن طريق ممارسة الدور الوقائي والعلاج الكفيل بتحقيق هذه المشاعر [2: ص270].

5-1-5: الأمن الاجتماعي

ويعرف في المنظور السياسي والاقتصادي بانه: الاجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية وغيرها، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة، تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى لتنمية قدراته وقواه، واقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية[3: ص4].

اما من منظور علم الاجتماع فينظر للأمن الاجتماعي بأنه: أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في اطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي.[4: ص274].

الأمن الاجتماعي يتمحور حول محورين هما[5: ص10]:

1- العامل الأمني الذي يعنى بتحرير الفرد والمجتمع من الخوف وعدم الاستقرار المعنوي والمادي.

2- العامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعنى بتحقيق متطلبات الحياة العاملة من رفاه اقتصادي وتنمية وتطوير ومشاركة سياسية وحكم راشد.

5-2: نبذة تاريخية عن الأمن الاجتماعي

منذ أقدم مراحل الفكر الإنساني جرى التركيز على أهمية وضرورة استقرار النظام الاجتماعي، فقدان شغل العلماء والفلاسفة بمشكلة النظام الاجتماعي وكيفية تدعيم تماسك المجتمع، فقد عبر العديد من المفكرين والفلاسفة عن رؤيتهم بشأن فكرة بناء المجتمع السليم التي يجب أن يقوم عليها، والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة، و نذكر منهم بخصوص فكرتهم عن الأمن الاجتماعي[6: ص47-48]:

1- أفلاطون: [428- 347 قم]: اهتم الإغريق بالاجتماع المدني ولقد تأثر المفكرون العرب بفلسفة أفلاطون الذي عبر عنها في كتابه الجمهورية: "أن الاجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها لوحده، تألف الناس جماعات صغيرة تعاونت على توفير المأكل والمسكن والملبس ثم تزايد العدد حتى ألفوا المدينة، فلم يستطع أن تكفي نفسها بنفسها فلجأت إلى التجارة والملاحة، هذه المدينة الأولى مدينة الفطرة، مثال البراءة السعيدة، ليس لها من حاجات إلا الضروري. ويضيف بأنها انقلبت إلى مدينة عسكرية بمجرد أنساده الترف وانصرف أهلها إلى اللهو فكثرت التطلعات والحاجات مما أدى إلى تجاوز آفاق المدينة الصغيرة. وبرزت مع الجمهورية حاجة أهلها للأمن فكان دور المؤسسة العسكرية التي تقوم بدور الدفاع والحامية للسلام والأمن، كما برزت الحاجة إلى توزيع العمل والمسؤوليات والوظائف المدنية لتتبلور صورة الحياة الأمنة والمنتجة. ورأى أفلاطون ان الدولة لها ثلاث وظائف أساسية هي إشباع الحاجات وحماية الدولة وحكم الدولة، ولتحقيق هذه الوظائف يتطلب تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية. تتدرج هرميا تمثل فيها طبقة الحكام قمة الهرم وهي تتولى الأمور السياسية ثم تليها طبقة الجند التي تقوم بمهمة الدفاع عن المدينة وأخيراً تأتي طبقة العمال الزراعيين والصناعيين التي تقوم بمهام إنتاج مستلزمات واحتياجات المدينة كلها. لقد شكلت الجمهورية لدى أفلاطون النموذج النظري لما ينبغي أن تكون عليه المدينة الفاضلة لكي ينتشر فيها الخير والرخاء والفن والعلم، وان قيام المدينة

يرتبط بالتربية السليمة لأفرادها. هذه الفكرة تلقاها الفارابي من دراسته للفلسفة اليونانية فتعمقت لديه وتفاعلت مع أفكاره وتصوراته ثم برزت في إطار من الآراء بلورها قي كتابيه آراء أهل المدينة الفاضلة والسياسة المدنية.

2- الفارابي: 837- 950م: درس الفلسفة اليونانية وشكلت الجمهورية لديها لنموذج النظري لما يجب أن تكون عليه المدينة الفاضلة، وبلور الأسس التي تقوم عليها والتي من شأنها أن تجعل السعادة تعمه او تجلب السعادة لأهلها، وقد خصص فصولا في تابه السياسة المدنية، الذي أكد فيه على دور الفرد في مجتمع هو المرشد وحدد وظائف ومسؤوليات مدبرا لمدينة، وعلى ارتباط أعضائها بالمحبة والتماسك والعدل وقسمة الخيرات والمحافظة عليها، وركز على أن قوام المدينة الفاضلة يكمن في أخلاق أهلها التي يحفظها الإنسان المدني.فقد اهتم الفارابي بدراسة طبيعة المجتمع وبنائه وتأكيد ضرورة الاجتماع الإنساني وفي ذلك يرى إن الإنسان مفطور على حاجته إلى الاجتماع بوصفه يحتاج إلى قوم يعاونونه على إشباع حاجاته المختلفة وفي الوقت نفسه يقدم هو خدماته للآخرين. والتعاون يعتمد على تقسيم العمل والتخصص فيه وذلك ما يفسر أصل وطبيعة الاجتماع البشري. فضلاً عن ذلك اهتم بنشأة السلطة في المجتمع وأهميتها المتجسدة في وضع القانون الذي يحقق العدل والمساواة ويقضي على الظلم وذلك ما يحقق السعادة والكمال التي صورها الفارابي في المدينة الفاضلة.

3- أبو الحسن الماوردي: يرى بأن صلاح الدنيا في صلاح الإنسان ومدينته، وتبلورت لديه معا لما لنظرية العامة للأمن الاجتماعي من خلال تنمية مواهب الفرد إذ لا صلاح للمدينة بدون صلاح الفرد الذي لا يتأتى إلا بتوافر سبلا لعيش الكريم والتعلم والأخلاق والدين. ولقد حدد ما تصحبه الدنيا والإنسان في ستة أشياء: [دين متبع – سلطان قاهر – عدل شامل – أمن عام – خصب دائم – أمل فسيح]، وخلص إلى أنه إذا التأمت هذه الشروط ساد الأمن في المدينة، فأمن الإنسان على نفسه، وأمن المجتمع على كيانه، وكل منهما مرتبط بالآخر.

4- العقد الاجتماعي: وفي بداية العصر الحديث انشغل المفكرون الاجتماعيون والسياسيون بالمشكلة نفسها وهي كيفية تدعيم النظام في المجتمع وواجهوا مشكلة تماثلت لك التي واجهت أفلاطون، وهي انهيار النظام الخارق للطبيعة في الدولة الروحية وانهيار البناء الإقطاعي في الدولة العلمانية وفي ظل تلك التغيرات بدؤوا يبحثون عن مصدر جديد للسلطة يفسر ونفي ضوئه انضباط المجتمع الإنساني، وقد وجدوا ذلك المصدر في العقد الاجتماعي.

تستند الضوابط الاجتماع ية إلى العقد الاجتماعي، وينطوي هذا التطور في فهم طبيعة الضبط الاجتماعي على معنى هام هو أن العقد الاجتماعي لإقرار النظام يمثل إرادة الشعوب الجماعية وليس مفروضاً من قوة ميتافيزيقية أو قدسية إنما هو نتاج الطبيعة البشرية التي قبلت الضوابط الاجتماعية حرصاً منها على سلامة بنيتها الاجتماعية واستمرار بقاء الجماعات البشرية. إن تلك التطورات كانت نتيجة الانتفاضات السياسية والحركات الدينية البروتستانتية والتطورات العلمية وتقلص السلطة الكنسية، فاصبح الإنسان قادراً قدرة إيجابية على تنظيم مجتمعه. وارتكزت نظرية العقد الاجتماعي عند روسو على فكرة أن الإنسان قبل وجوده في الدولة كان يعيش في حالة فطرية يتساوى فيها جميع الناس وكل منهم يكفي نفسه بنفسه وكان الإنسان قانعاً بهذه العيشة وراضياً عنها إلى أن تطورت الحياة وظهر نظام تقسيم العمل نتيجة لتطور الصناعة فظهرت المشكلات الخاصة بالملكية الفردية مميزة بين الأغنياء والفقراء، لذلك نشأ المجتمع السياسي نتيجة لعقد اجتماعي بين طرفين وبموافقة جميع

الأطراف، أما الطرفان المكونان للعقد فهو الشخص المعنوي الذي يمثل الجماعة (الحاكم) والطرف الثاني يشـــمل كل فرد من أفراد الجماعة

في ضوء ما تقدم يمكن القول: لقد جاءت أفكار جانجا كروسو هي الأخرى متضمنة الأمن الاجتماعي، فقد تصور روسو إن عملية استقرار النظام الاجتماعي للمجتمع تكون من خلال السلطة السياسية بوصفها تمتلك الشرعية والقوة في آن واحد وان شرعيتها وقوتها مستمدة من رغبة الجماعات الاجتماعية بوجود سلطة تمتلك الشرعية والقوة لتكون قادرة على حفظ النظام. ذلك أن جميع الأفراد أدركوا أن تنظيم حياتهم وإشباع تطلعاتهم وحماية مصالحهم إن ما يكون بها ومن خلالها وكل ذلك يقوي الشعور بالأمن والطمأنينة.

وفقد ظهر مصطلح الأمن الاجتماعي في النصف الثاني من عقد التسعينيات كنتا جلل تحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. ولقد أصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف بوصفه مبررًا للتدخل الدبلوماسي والعسكري وأداة لصنع السياسة في العلاقات الخارجية.[7: ص22].

وفي تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات التي دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن هو الأمن الاجتماعي. يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تشمل اتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة من التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات لم يعد التهديد قاصراً على الجانب العسكري بل ظهرت أنواع أخرى من التهديدات منها التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية. تشمل المجموعة الثانية تعدد الفواعل الدولية، فلم تعد الدولة هي الفاعل والغاية الوحيدة للأمن، ولكن ظهر فاعل ونجدد سواء على المستوى الداخلي أو الدولي باتوا يهتموا بالقضية الأمنية. وانقسم الفاعل ونتيارينتيار يعمل على خصخصة الأمن وأخر يعمل على أن سنة الأمن. ومن بين هؤلاء الفواعل الجمعيات المحلية ومراكز الأبحاث التي تهتم بالدراسات الأمنية. هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فنجد المؤسسات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية. كل هؤلاء الفواعل عملوا على تغيير مفهوم وغاية الأمن وركزوا على أمن الفرد لكونه أولوية تؤدي لأمن الدولة. ومع ذلك لم يغفل والدور الأساسي للدولة سواء كان تفاعل أو معني بالحماية. فيظل هذا السياق فقد ظهر هذا المفهوم الأمن الاجتماعي. لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994.[8: ص176].

5-3: الأمن الاجتماعي في الاسلام

إن أهمية الأمن الاجتماعي قد تجاوزت الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعياً، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، وإقامة مقومات الأمن الاجتماعي الأساسي لإقامة الدين. فالقرآن الكريم قد أعطى هذا الجانب اهتماماً كبيراً، لما له من أثر في توطين النفس البشرية على الرضا، والترقب والاهتمام، وفق منطلق عقدي، جعل لها لتوجيه الإسلامي قاعدة متينة يرتكز عليها، وسنداً قوياً يدعمه.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)﴾. فمن بين أهم ما أنع ما لله تعالى به على الإنسان نعمة

الأمن والأمان، ولولا الأمن والأمان ما كان استطاع الإنسان على مستوى الفرد والمجتمع، أن يعيش حياةً سويَّةً، مُنتِجة ويتطور بها يومًا بعد يوم.

وبدايةً، يُعرِّف المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة الأمن الاجتماعي من المنظور الشرعي للإسلام، على أنَّه "الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان، فردًا أو جماعةً، في سائر ميادين العمران الدنيوي في الزَّمن الحاضر والآتي، بل وأيضًا في المعاد الأخر ويفي ما وراء هذه الحياة"[9: ص12].

ان الشعور بالأمن غاية في الاهمية، ومن ثم فقد جعلها لله "عز وجل" نعمة جليلة يتفضل بها على خلقة، وقرنه الله بالطعام والاموال والاولاد بل قدمه عليها مثل قوله تعالى ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾فلن تأمل كي فبدأ بضد الأمن وهو الخوف؟ لأن الحياة بدون امن وامان قاسية، بل تكون شديدة المرارة، ولا يمكن ان تطاق.

ان الامام علي ابن ابي طالب "عليه السلام" قد استعمل النصوص القرآنية استعمالاً توظيفياً حقيقياً في خطبة ، واقواله ورسائله حيث يجد القارئ في كتاب نهج البلاغة ثلاث آيات تدل على الأمن واثنين وثلاثين خطبة ورسالة وحكمة تدل على الأمن الاجتماعي أي "الطمأنينة والراحة النفسية وعدم الخوف "اذ قال الامام علي "عليه السلام":" أخر الشرف إنك إذا شئت تعجلته، وقطيعة الجاهل تعد لصلة العاقل، من أمن الزمان خانه، ومن أعظمه أهانه" يبدو ذلك واضحاً من كلام الامام "عليه السلام" هو ملاحظة تغيرات الزمان والحذر الواجب من هذا الزمان ولابد من دوام ملاحظة وعدم الغفلة والاستعداد للحوادث وتأكيداً لهذا السياق قوله تعالى ﴿كَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأمن إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أيان الله تعالى يبين في هذه الآية القرآنية الكريمة حال المشركين الذين لا يخافون عذاب، اذ كيف يأمنون من ذلك العذاب ويبين منه واحق بالأمن المؤمن الذي يخاف الله تعالى هو احق بالأمن.

ثم يؤكد الامام علي "عليه السلام" ان " مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ رَبِحَ، وَمَنْ غَفَلَ عَنْهَا خَسِرَ، وَمَنْ خَافَ أَمِنَ" أيان من يحاسب نفسه باستمرار واتقى الله وسار في طريق الحق امن من عذابه يوم القيامة متمثلا في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأمن وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ هنا يبين القرآن الكريم حال المؤمنين الذين لم يشاركوا الله ولم يبطنوا ايمانهم بكفر اولئك له ما لطمأنينة والأمن.

ان لفظة الأمن في كتب اللغة تعني الراحة النفسية وعدم الخوف وهذا ما نلاحظه من وصية الامام علي "علية السلام " الى أبي ذر الغفاري قائلا: "لاَ يُؤْنِسَنَّكَ إِلاَّ اَلْحَقُّ وَلاَ يُوحِشَ نَّكَإِلاَّ اَلْبَاطِلُ فَلَوْ قَبِلْ تَدُنْيَ اهُمْلَ أَحَبُّوكَ وَلَوْ قَرَضْتَمِنْهَا لَأَمَّنُوكَ "أيان من اراد ان يسير على طريق الحق يكون طريق هو اضح ويأنسه وان من يسير على طريق الحق يكون طريقه موحش وانه اذا سار على طريق همه وطريق الباطل احبوه واعطوه الامان وهو ما يؤكد عليه القران الكريم بقوله ﴿كَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأمن إِن كُنتُ مْتَعْلَمُونَ﴾

5-4: مقومات الأمن الاجتماعي

يقوم الأمن الاجتماعي على مقومات تُعدّا لأسس التي ينشأ منها الأمن في مختلف مجالات الحياة التي هي بحاجة كل إنسان وهذه المقومات هي:

1- التضامن والتماسك الاجتماعي: يعني التضامن بمعانيه الاجتماعية درجة التعاون بين أعضاء الجماعة الاجتماعية بحيث يشكل أعضاء الجماعة كلاً واحداً لا يتجزأ. ويعني أيضاً عملية التآزر أو الاعتماد المتبادل كما يظهر في الحياة الاجتماعية أي تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية [10:ص404].

لقد احتلت فكرة التضامن الاجتماعي مكانة كبيرة في فكر دوركايم وتُعد الأساس الفكري للأفكار الاجتماعية الحديثة والمعاصرة. فقد حدد دوركايم نمطين من المجتمعات أولهما مجتمع التضامن الآلي أو الميكانيكي وثانيهما مجتمع التضامن العضوي. وقد رأى أن مجتمع التضامن الآلي يتميز بصغر حجم المجتمع وتجانسه وضعف التخصص وتقسيم العمل فيه. كما يتميز أفراد المجتمع بالتماثل والتشابه في النواحي الخلقية والنفسية والاجتماعية والمهنية ذلك التشابه ينتج منه حالات من الشعور الجمعي الذي يكمن في ذوات الأفراد. فكل فرد من أفراد المجتمع يحمل في ذاته نمطين من الشعور الأول يعبر عن الشعور الفردي والآخر يعبر عن الشعور الجمعي يتقاسم فيه مع أفراد جماعته ويعبر عن القوة العليا للحياة الجمعية بوصف المجتمع يكمن في ذات الفرد بطريقة غير شعورية. إن شخصية الفرد مذابة في شخصية المجتمع إذ تضعف التصرفات الفردية الخاصة بسبب اعتماد الفرد على الشعور الجمعي في حركاته وتصرفاته، لذلك يرى دوركايم أن الشعور الجمعي يتضمن الشعور الفردي ويعبر عن حقوقه وواجباته وليس منفصلاً عنه بسبب ضغوطه القوية التي يمارسها المجتمع عليه مما يخلق شعوراً جمعياً يمثل (النحن) اكثر من الأنا فيكون المجتمع بهذه الحالة وكأنه كتلة واحدة أو جسم واحد والخروج عن تعاليمه يعرض الفرد إلى عقوبات اجتماعية رادعة من القانون العرفي. وتُعد قواعد الردع والعقاب العنصر الثابت لدعم الاستقرار والتوازن في مجتمع التضامن الآلي والعقاب عادة ما يكون شديداً إذ يُعد الخروج عن القواعد المتبعة في مجتمع التضامن الآلي ليس انتهاكاً جزئياً. بقدر ما هو اعتداء على كلية المجتمع وقعت عليه من أحد أجزائه ومن ثم فقد كانت وظيفة العقاب هي دعم الروح الجمعية. فالمشاعر الجمعية في التضامن الآلي ترتبط بالنسق القيمي للمجتمع ويتمثل ذلك في عقاب الذين يخرجون على معايير المجتمع وقيمه بحرمانهم من حق المشاعر الجمعية وبذلك تكون المسؤولية الأخلاقية والقيمية مسؤولية جمعية تعمل على تضامن أفراد الجماعة بطريقة تلقائية يطلق عليها دوركايم بالتضامن الآلي أو الميكانيكي. [11: ص497].

غير أن هناك نوعًا آخر من التضامن اسماه دوركايم بالتضامن العضوي فأفراده يتخصصون في أعمال معينة ذلك أن كل فئة تشغل مهنة معينة ومن هنا تظهر ظاهرة التخصص وتقسيم العمل. هذا التخصص وتقسيم العمل يبدو وكأنه يفصل الواحد عن الآخر لكن دوركايم يؤكد أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن الاجتماعي بين الأفراد لان كل فرد يعمل عملاً واحداً ويتخصص فيه ويعتمد في بقية معيشته على الآخرين.

وان أفراد التضامن العضوي مترابطون تكاملياً اكثر من ترابطهم بسبب تماثلهم أو تشابههم بوصفهم مرتبطين جزئياً واحداً بالآخر وليس كلياً مما ينتج عنه تضامناً عضوياً وذلك ما يسود المجتمعات الصناعية المعقدة التي تعتمد على تقسيم عمل معقد ومركب وذي تخصصات وتفرعات متنوعة ومتباينة. وفي مجتمع التضامن العضوي تحديداً واضحاً للحقوق والواجبات وتنظيماً دقيقاً للعلاقات ذلك التحديد والتنظيم مبعثه القانون المنظم الذي وضعه المجتمع للحفاظ على تضامنه وتماسكه.

وممكن ان نستخلص مما تقدم ان التضامن الاجتماعي يرتبط بحجم الجماعة الاجتماعية، فصغر حجم الجماعة يقوي من روابط تضامن أعضائها بفعل تماثلهم في الأفكار والقيم التي يحملونها وطبيعة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. وكبر حجم الجماعة يقوي من روابط تضامنها أيضاً بفعل عامل تقسيم العمل الذي يظهر نتيجة لاتساع حجم الجماعة وتعدد وظائفها وتباينا حتياجاتها فيعتمد نظام تقسيم عمل معقداً قادراً على استيعاب الوظائف المتعددة والاحتياجات المتباينة وتتحدد الحق وقوال واجبات لأعضاء الجماعة وتتحقق أهدافهم وذلك ما يقوي من روابط تضامنهم. وبصورة عامة يمكن القول أن تضامن الجماعة الاجتماعية وحتى المجتمع الكبير لا يعتمد على عامل تقسيم العمل فحسب إنما هناك عوامل أخرى تساعد في تحقيقه منها انتماء الجماعة إلى منظومة قيمية ومعيارية واحدة، فالقيم والمعايير تقوي الروابط وتدعم التضامن بين أعضاء الجماعة الاجتماعية من خلال احترامها والالتزام بها. كما ان العقيدة الدينية التي تجمع أعضاء الجماعة الاجتماعية هي الأخرى تقوي الروابط وتدعم التضامن من خلال اشتراك الأعضاء في طقوسها واحتفالاتها. وبالتالي يعد التضامن الاجتماعي احدى مقومات الأمن الاجتماعي.

أما مفهوم التماسك الاجتماعي فيُعرف بكونه استقرار النظام الاجتماعي وتوفر التضـــامن بـــين أفـــراده ويقابله التفكك الاجتماعي.[10:ص382] كما يُعرف التماسك في ضوء الروح المعنوية وتجمع الأفراد والشـــعور بالانتماء إلى الجماعة والإقبال على نشاط الجماعة والكفاءة الإنتاجية للجماعة وغير ذلك من جوانب أو ظـــواهر ترتبط بالجماعة. أو يُعرف بأنه محصلة القوى التي تجذب الأعضاء إلى الجماعة وتدفعهم إلى البقاء فيها ومقاومة التخلي عن عضويتها[12:ص112].

هنالك عوامل تعمل على تقوية التماسك الاجتماعي بين أعضاء الجماعة الاجتماعية وهي الولاء لوحدة اجتماعية اكبر والشعور بالانتماء والمصالح المتبادلة وتشابك الروابط، فالولاء لوحدة اجتماعية اكبر هنا يقوم الولاء أما على أساس المواجهة ضد التهديدات الخارجية أو يقوم على أساس إجماع تضامني داخلي بين الأفراد، فالمواجهة ضد التهديدات الخارجية تقوي التماسك بين الوحدات لكنه تماسك وقتي يضعف بزوال ذلك التهديد إلا في بعض الحالات يكون فيها التماسك مستمراً وذلك في حالة كون التهديد الخارجي في حد ذاته يخدم العلاقات والروابط بين الوحدات الاجتماعية التي تؤلف تجمعاً أكبر. وأما الولاء الذي يقوم على أساس إجماع تضامني داخلي، يعني وجود شيء مشترك بين الأعضاء، إذ أن الاختلافات تنتج فقدان الأمن وعدم وحدة الهدف لذلك فالأفراد الذين تجمعهم خبرات مشتركة أو تربطهم قيم ومعايير واحدة يكونون اكثر ترابطاً وتماسكاً. فالقيم والرموز المشتركة تدعم التوحد وتقوي التماسك بين الوحدات الاجتماعية فمثلا اللغة هي واحدة من أهم القوى التي تدعم التماسك الاجتماعي بوصفها تساعد في خلق التفاعل الاجتماعي والذي يستمر لمدة زمنية طويلة مما ينتج عنه قيم ورموز واحدة تدعم التماسك الاجتماعي وأما الشعور بالانتماء فيعني شعور الفرد بوصفه يُكون مع الجماعة كلاً واحداً، فالانتماء يُعد عاملاً أساسياً في الحياة الاجتماعية وان انتماء الفرد إلى الجماعة يتبعه انتمائه إلى وحدة اجتماعية اكبر هي المجتمع الكبير وشعور الفرد بالانتماء يرتبط بتحديد أدواره الاجتماعية وعملية تحديد أدواره تعرفه بواجباته وحقوقه وان أداء الواجبات واكتساب الحقوق هو ما يقوي الشعور بالانتماء إذ يشعر الفرد

انه جزء من كل وان له دوراً أساسياً في الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها وبذلك تقوى الرابطة وتشتد بينه وبين الآخرين تلك الرابطة القوية تقوي التماسك الاجتماعي.[6:ص77]

يتضح مما تقدم أن التماسك الاجتماعي بين أعضاء الجماعة الاجتماعية يعتمد على عوامل متعددة لعل في مقدمتها مدى مقدرة الجماعة على إشباع حاجات أعضائها، فإشباع الحاجة يقوي الشعور بالانتماء إلى الجماعة ويدعم تضامنها. وخلاصة لكل ما تقدم يمكن القول أن الجماعة الاجتماعية لا يمكنها الاستمرار في الحياة الاجتماعية ولا يمكنها الحفاظ على بنيتها الاجتماعية من دون أن تتوفر لها عوامل التضامن والتماسك الاجتماعي وإن الأمن الاجتماعي يرتكز على درجة التضامن والتماسك الاجتماعي، أي يرتكز على درجة قوة الروابط بين أعضاء الجماعة الاجتماعية وقوة الروابط ترتبط بإشباع الحاجة، ووحدة الهدف، والمنظومة القيمية، وتقسيم العمل. فإذا ما تحققت هذه العوامل فذلك يقوي الروابط ويدعم التضامن والتماسك الاجتماعي في تحقق الأمن الاجتماعي، بينما إذا ضعفت تلك الروابط بفعل عجزأ وفشل عاملاً واكثر من تلك العوامل فذلك يفكك الجماعة ويفقد شعور أعضائها بالأمن والطمأنينة.

2- اشباع الحاجات:يتميز السلوك الإنساني في جميع أنماطه بوصفه سلوكًا مسببًا، وراءه دافع معين ويبغي تحقيق هدف أو إشباع حاجة، لذلك إن سلوك الإنسان لا ينشأ من العدم إنما يكون هناك سبب وراء ذلك السلوك والإنسان له مجموعة من الغرائز والدوافع التي تحرك السلوك وتدفعه إلى إشباعها، فهناك مجموعة من القوى الدافعة داخل الفرد تعمل على استمرار النشاط الإنساني وتدفعه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة من خلال ممارسة أنماط متنوعة من السلوك. ويُستخدم الدافع بمفهوم الحاجة التي تدفع إلى القيام بسلوك معين يبغي تحقيق هدف معين يسهم في إشباع هذه الحاجة وينقل الفرد من حالة عدم التوازن أو عدم الراحة التي يشعر بها إلى حالة من التوازن أو الراحة مرة أخرى. والدافع هو شعور وإحساس داخلي يوجه سلوك الفرد بهدف تقليل التوتر الناتج عن النقص في إشباع حاجة أو حاجات معينة، فشعور الفرد بالجوع يخلق عنده حالة من التوتر تدفعه إلى ضرورة توجيه سلوكه في مسلك يتمثل في الحصول على الطعام وإذا ما تم الحصول قلت حالة التوتر. فشعور الفرد بنقص في حاجة معينة مع وجود الشيء الذي يشبعها تجعل الفرد مدفوعاً للحصول على ذلك الشيء. أما الحاجة فهي افتقار إلى شيء ما إذا وجد حقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي، والحاجة شيء ضروري أما لاستقرار الحياة نفسها مثل الحاجة الفسيولوجية أو للحياة باسلوب افضل مثل الحاجة النفسية. وهي كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه. وهي الدافع الطبيعي أو الميل الفطري الذي يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية ما، داخلية كانت أم خارجية، شعورية أو لا شعورية. أو إنها رغبة اجتماعية قوية تنتاب الفرد وتدفعه إلى تكوين العلاقات الإنسانية مع الغير والتعاون معهم بغية إشباع الحاجة لذاته أو للآخرين وان إشباعها يمكنه أو يمكنهم من النشاط والفاعلية والتي تكون لها مردودات إيجابية جماعية[13:ص95].

ويمكن أن نحدد نمطين من الحاجات الإنسانية وهي الحاجات الأساسية والحاجات الاجتماعية:-

أ: الحاجات الأساسية: هي كل ما يفتقر إليه الإنسان في الحياة والحاجة وضرورة إشباعها هما القوة الدافعة على النشاط الاقتصادي أياً كان نمطه وشدته، وان الحاجات تتغير بتقدم المجتمع الإنساني وتمدنه فحاجات الإنسان المتمدن تختلف وتزداد عن حاجات الإنسان البدائي ومن ثم يتضاعف النشاط الاقتصادي المتصل بإرضاء هذه

الحاجات المتزايدة. وإشباع الحاجات الأساسية تمثل حد الكفاف لدى الإنسان ومن أمثلتها الحاجة إلى الطعام والشراب والسكن والراحة والنوم والجنس. وتنشأ هذه الحاجات عن فسيولوجية الحياة وهي ضرورية لبقاء الإنسان وحفظ النوع لذلك هي شائعة بين جميع البشر ولكنها تظهر بدرجات متفاوتة، فالطفل يحتاج إلى كمية من النوم اكثر مما يحتاج إليه الشخص الراشد وتتعدل هذه الحاجات من خلال الخبرة والممارسة الاجتماعية.[14:ص136] والحاجات الأساسية لها أهميتها وضرورتها للحياة الإنسانية ذلك أن بقاء حياة الإنسان واستمرارية نشاطه وتنمية قدراته الفكرية والإبداعية إنما تتوقف على إشباعها ذلك أن النقص في إشباعها يعرض الإنسان إلى الكسل والمرض والفشل في إنجاز واجباته ومسؤولياته. أو يعرضه للشعور بالقلق والاضطراب النفسي وربما الانزلاق في مسالك انحرافية. في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الحاجات الأساسية حاجات ملحة وضرورية بوصفها حاجات لا يمكن تعويضها أو الاستغناء عنها، لذلك أن الفشل في إشباعها ينتج عنه توترات وصراعات حادة أما تسبب في عقد نفسية أو انحرافات اجتماعية فضغوط الحاجة قد تدفع إلى مظاهر انحرافية متباينة ومتعددة تشكل تهديداً لحالة الأمن والطمأنينة في المجتمع ومن هنا تبدو أهمية إشباع الحاجات وخطورتها في حفظ الأمن الاجتماعي أو تهديده.

ب- الحاجات الاجتماعية: هي مواقف اجتماعية متعاقبة تواجه الإنسان أو الجماعة وتحتاج هذه المواقف إلى حلول مناسبة. والحاجات الاجتماعية لها أهميتها للفرد والمجتمع على السواء بوصفها الأساس في اجتماعيته وانسانيته وفي تفاعله وتعاونه. كما أنها الأساس في قيمه وأهدافه وكل فرد يشبع حاجاته الاجتماعية من خلال تفاعله مع جماعات ومؤسسات المجتمع بما يمكنه من تحقيق تكيفه واستقراره في الوسط الذي يعيش فيه. وهناك مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها الحاجات الاجتماعية منها إن الحاجات الاجتماعية شديدة التأثير بالخبرة التي يمر بها الفرد كما إنها متنوعة في النمط والشدة من شخص إلى أخر وتعمل في إطار الجماعة وليست منفردة وإنها مشاعر غامضة وليست ملموسة مثل الحاجات الفسيولوجية وتمتلك تأثيراً على السلوك. فضلاً عن اختلافها باختلاف الثقافات بوصفها حاجات مكتسبة اجتماعياً. ولعل أهم الحاجات الاجتماعية التي يحتاجها الأفراد هي الحاجة إلى الحب والانتماء والاحترام والتقدير الاجتماعي والحاجة إلى الأمن، فالناس جميعاً يشتركون في حاجة اجتماعية هامة لها استجابة عاطفية تتمثل في الحب والتعاطف والتقارب.) في ضوء ما تقدم يمكن القول إن إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد يتم من خلال انتمائه إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة، ذلك الشعور بالانتماء يحقق غايات اجتماعية لعل أهمها الشعور بالراحة والطمأنينة النفسية والاجتماعية لإحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين جماعاته الاجتماعية. كما أن الشعور بالانتماء يحقق امتثال الفرد لقيم وقواعد الجماعة وذلك ليحظى باحترام وتقدير الجماعة مما يسهم في اندماج الفرد وتكامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وكل ذلك تحقيقاً وتدعيماً للأمن الاجتماعي.

3- القيم والمعايير الاجتماعية: يرى علماء الاجتماع أن القيم تعبر عن الواقع بوصفها حقائق واقعية توجد في المجتمع كما إنها من الركائز التي تعمل على توجيه السلوك ولا ينفصل وجودها عن معايير الجماعة.[15: ص380] والقيم حقائق مركبة متعددة الوجوه وذلك يعني أنها ترتبط بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة الثقافية والاجتماعية والنفسية وهذه الجوانب تمثل في واقع الحياة الإنسانية المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها. ان

الجانب الاجتماعي للقيم فيتضح في الوحدات الاجتماعية والتركيبات والنظم وما تنطوي عليه من علاقات اجتماعية وحالات التفاعل الاجتماعي والمراكز التي يشغلها الأفراد والأدوار الاجتماعية التي يؤديها من خلال المراكز. ويمكن القول إن العلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية يتعذر فهمها في حالتي الاستقرار والتغير من دون ربطها بالقيم الاجتماعية التي تنظمها وتوجهها. فضلاً عن ذلك أن للقيم سلطة قوية تتمتع بها، تلك السلطة لا تأتي من ذاتها إنما من دعم المجتمع لها وتشديده على وجوب التزام الأفراد بها في سلوكهم ويتمثل دعم المجتمع لقيمه بما يسمى بالتوقعات الاجتماعية Social Expectations فالناس دائماً يتوقعون اموراً معينة تتضح في سلوك الأفراد وهي الأمور التي يقرونها ويعترفون بها اجتماعياً، وعندما يعجز البعض عن إظهار تلك الأمور أو انهم يظهرون في تصرفاتهم ما يناقضها فانهم يتعرضون إلى النقد الاجتماعي فتتهدد مراكزهم في المجتمع. فالقيم تمارس دوراً كبيراً في تحقيق الضبط الاجتماعي لأن المجتمع يتمكن من خلالها التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي ويجازي هذا النمط من السلوك أو ذاك كلاً حسب ما يستحقه سلوكه. ونظراً لأهمية القيم ودورها في تنظيم الحياة الاجتماعية يمكن أن نحدد أهم وظائفها[16:ص70]:

أ. توفر القيم الوسائل المطلوبة لتحديد جدارة الأفراد والجماعات فهي أساس مركزي للتدرج من حيث الجزاء الإيجابي والسلبي فضلاً عن كونها تساعد الفرد على تحديد موقعه في المجتمع اعتماداً على تقييم الناس وما يمنحونه من احترام وتقدير له.

ب. تساعد الناس على تركيز اهتمامهم على العناصر المادية المرغوبة والضرورية فقيمة الأشياء ليست في ذاتها إنما فيما يضفيه المجتمع عليها من اهتمام وتثمين.

ج. القيم هي أساليب مثالية للسلوك والتفكير لذلك تساعد في تحديد السلوك المقبول اجتماعياً بحيث يصبح الأفراد قادرين على إدراك افضل السبل للفعل والتفكير.

د. تسهم في تحديد الأدوار الاجتماعية للأفراد وتشجعهم على القيام بمسؤولياتهم بشكل ينسجم وتوقعات المجتمع وما يتبع ذلك من تقدير واستحسان لهم.

ه. للقيم دور كبير في تحقيق الضبط الاجتماعي فهي تؤثر في الناس لكي يجعلوا سلوكهم مطابقاً للقواعد الأخلاقية فهي تمنح الشعور بالرضى بالحصول على التقدير في حالة الالتزام بها وتمنح الشعور بالذنب بالتعرض للنقد الاجتماعي في حالة الخروج عنها.

و. للقيم تأثير واضح كأداة للتضامن الاجتماعي، فوحدة الجماعات تستند إلى وجود القيم المشتركة وان الناس يقتربون لبعضهم عندما يشعرون بتماثل الأخلاق والعقائد والمواقف التي يعتنقونها.

أما مفهوم المعايير الاجتماعية فيمكن القول يحتاج الفرد عندما يسلك أو يتفاعل مع غيره في أي موقف من مواقف الحياة إلى إطار مرجعي به من المؤشرات ما يساعده على اختيار الاستجابة المتوقعة منه. وان تحديد ذلك الإطار يعتمد على الجماعة، فالفرد وهو يعيش متفاعلاً في جماعة يؤثر ويتأثر بها تعلمه وتحدد له المعايير السلوكية. وتحدد الحدود التي ينبغي أن يكون سلوكه في إطارها وأكثر من ذلك أن الجماعة تحدد صوراً مقننة أو قواعد مقررة للسلوك تُعرف بالمعايير الاجتماعية. وان الوظيفة الأساسية للعادات الاجتماعية هي إسهامها في عملية الضبط الاجتماعي ويؤكد ما كيف رانه لا يمكن للنظم السائدة والروابط القائمة أي انتظام إلا إذا ارتكزت

واعتمدت على العادات فهي تمتلك سلطة قوية في الضبط والتنظيم لا تقل أهمية عن سلطة القوانين بوصفها السلطة غير المكتوبة والمحفوظة في الصدور. كما أن العادات الاجتماعية تساعد في تحقيق عملية اندماج الفرد في حياة الجماعة وتكامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ذلك إن احترام الفرد وطاعته لعادات وتقاليد الجماعة يقوي من علاقاته وروابطه معها. وأخيراً إن العادات الاجتماعية تساعد في تحقيق التضامن الاجتماعي، فاشتراك الأفراد بعادات واحدة ينتج عنه توحداً وتماثلاً في أفكارهم وعقائدهم مما يحقق تضامنهم. [17:ص48] ويمكنا القول إن أساس استقرار وتوازن الحياة الاجتماعية يعتمد على وجود منظومة القيم والمعايير الاجتماعية ويسعى كل مجتمع إلى الحفاظ على قيمه ومعاييره الاجتماعية عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مختلف الجماعات المؤسسية في المجتمع. إن القيم الاجتماعية تضع تقييمات للأشياء المادية والمعنوية على وفق المرغوب فيه اجتماعياً لتحدد الأنماط السلوكية السوية وغير السوية، بينما المعايير هي مقاييس الحكم على السلوك بالصح أو الخطأ كما أنها تتمتع بجزاءات اجتماعية (إيجابية وسلبية). ومن هنا يتضح ان القيم والمعايير تمتلك سلطة ضبطية وتنظيمية في حكم وتوجيه السلوك، والعلاقة، والإشباع، وتحقيق الهدف وان انعدام فاعلية القيم والمعايير أو ضعف تأثيرها ينتج عنه انحرافات اجتماعية وبارتفاع معدلات الانحراف يتهدد الأمن الاجتماعي ومن هنا تتضح أهمية وخطورة القيم والمعايير الاجتماعية في حفظ الأمن الاجتماعي أو تهديده.

4_ الاستقرار السياسي: إن الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشا من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق دعمه لمشروعيته وفعاليته. أما عدم الاستقرار فيعد ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى عجز النظام بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي إلى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وإضعاف شرعية النظام وفعاليته.[18: ص224].

إن ما يدعم الاستقرار السياسي في أي بلد هو اعتماد المبادئ الدستورية ذلك أن الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة ويحدد أيضاً الواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة. وينبغي أن يقوم الدستور على أساس سيادة الشعب من خلال نوابه وممثليه وعلى قواعد دولة القانون واحترام مبادئ الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان ينص على الضمانات التي تكفل حقوق وحريات الأفراد وتحميها. كما ينبغي على النظام السياسي أن يحقق عملية موازنة بين حيادية الدولة وعدالة توزيع الثروة فإذا كان لكل فرد الحق في أوسع منظومة من الحريات السياسية والاجتماعية بما ينسجم مع حريات الجميع ينبغي ان يكون هناك ضرورة لتنظيم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن ذلك بإتاحة المناصب وفرص الصعود للجميع وفقاً لمبدأ المساواة. كما ان الدولة التي تتمتع بالاستقرار السياسي هي الدولة التي تضمن توزيع السلطة وشرعية استخدامها ووضع الحكم في أيدي الشعب من خلال نوابه وممثليه وهي أيضاً التي تقبل طواعية تقييد سلطاتها الإكراهية (أي تقييد سلطة الحكم) وتأمين أكبر مساحة ممكنة لأفراد الشعب في تقرير شؤون حياتهم وحماية حرياتهم من أي صورة من صور الإكراه وهي أيضاً التي تعمل على

عدالة توزيع الموارد والفرص. فضلاً عن ذلك أن ما يدعم الاستقرار السياسي المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات من دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو ألا يكون في الدستور أو القوانين مـــا يجعـــل أي مواطن يشعر بأنه منتمٍ إلى أقلية دينية أو مذهبية أو عنصرية معينة. إن الانتماء الذي يوفر الاستقرار هو الانتماء إلى الوطن من دون تفرقة أو تمييز وان التفرقة العنصرية والطائفية من اشد المظاهر تهديداً للاستقرار السياســـي بوصفها تؤثر سلبياً في المصالح والعلاقات الاجتماعية. كما أن استقرار النظام السياسي يرتبط أيضاً بالأيديولوجية التي يؤمن بها النظام، فكل نظام سياسي هو انعكاس للأيديولوجية التي تؤمن بها الجماعة السياسية الحاكمـــة فـــي المجتمع لذلك إن استقرار النظام السياسي يعتمد على قدرة ذلك النظام على تعميم أيديولوجيته على أفراد المجتمع التي تقودهم إلى تبنيها وقبولها والإيمان بها .

وأخيراً إن ما يدعم الاستقرار السياسي هو الارتباط الجدلي بين الفرد والنظام السياسي وذلك من خـــلال نظام الحقوق والواجبات المتبادلة فيقوم كل من الفرد والنظام بممارسة واجباته واكتساب حقوقه عن شعور وإدراك للمسؤولية الاجتماعية والسياسية. وان تنمية الشعور بالمسؤولية إنما يتم من خلال التربية والتعليم والتدريب التـــي تقوم بها المؤسسات التربوية والثقافية. لذلك إن تنمية الشعور بأداء الواجبات واكتساب الحقوق هـــو مـــا يعـــزز الانتماء إلى الوطن في بنائه وتنميته وفي ذلك أمن اجتماعي وسياسي.

إن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع يرتبط بالنظام السياسي القائم ويرتبط أيضـــاً بـــأفراده. وقدرة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار تبدو من خلال ضبطه وتنظيمه لعلاقات الأفراد وتفاعلاتهم اليوميـــة. وتبدو أيضاً في قدرته على استثمار وتوزيع الموارد على أساس العدل والمساواة. فضلاً عن ذلك أن يحكم النظام السياسي القوانين التي تكفل الحقوق والحريات للأفراد والجماعات. وان تحقـــق العـــدل والمســـاواة الاجتماعيـــة والاقتصادية بينهم. كما إن الأفراد يمكن أن يكون لهم دور في تحقيق استقرار النظام السياسي ويتجسد دورهم في شعورهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والتزامهم بها فضلاً عن طاعتهم واحترامهم للقوانين والضوابط المرعية في المجتمع ورصدهم لمختلف الظواهر السلبية التي تهدد أمن واستقرار الوطن سياسياً.

5-5: نتائج البحث

1. إن أهمية الأمن الاجتماعي قدت جاوزت الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعياً، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، وإقامة مقومات الأمن الاجتماعي الأساسي لإقامة الدين.
2. إن الجماعة الاجتماعية لايمكنها الاستمرار في الحياة الاجتماعية ولايمكنها الحفاظ على بنيتها الاجتماعية من دون أن تتوفر لها عوامل التضامن والتماسك الاجتماعي وإن الأمن الاجتماعي يرتكز على درجة التضامن والتماسك الاجتماعي، أي يرتكز على درجة قوة الروابط بين أعضاء الجماعة الاجتماعية وقوة الروابط ترتبط بإشباع الحاجة، ووحدة الهدف، والمنظومة القيمية، وتقسيم العمل. فإذا ما تحققت هذه العوامل فذلك يقوي الروابط ويدعم التضامن والتماسك الاجتماعي في تحقق الأمن الاجتماعي.
3. إن إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد يتم من خلال انتمائه إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة، ذلك الشعور بالانتماء يحقق غايات اجتماعية لعل أهمها الشعور بالراحة والطمأنينة النفسية والاجتماعية لإحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين جماعاته الاجتماعية.

4. ان القيم والمعايير تمتلك سلطة ضبطية وتنظيمية في حكم وتوجيه السلوك، والعلاقة، والإشباع، وتحقيق الهدف وان انعدام فاعلية القيم والمعايير أو ضعف تأثيرها ينتج عنه انحرافات اجتماعية وبارتفاع معدلات الانحرافي تهدد الأمن الاجتماعي ومن هنا تتضح أهمية وخطورة القيم والمعايير الاجتماعية فيحفظ الأمن الاجتماعياً وتهديده.
5. إن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع يرتبط بالنظام السياسي القائم ويرتبط أيضاً بأفراده. وقدرة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار تبدو من خلال ضبطه وتنظيمه لعلاقات الأفراد وتفاعلاتهم اليومية. وتبدو أيضاً في قدرته على استثمار وتوزيع الموارد على أساس العدل والمساواة.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

مصادر البحث

1) ابن منظور، لسان العرب، ج14،ط2، دارالجيل، بيروت، 1988، ص35.
2) عماد حسين عبد الله، الأمن في المدن الكبرى، مطبوعات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1990ص270.
3) نبيل اسكندر، الأمن الاجتماعي، وقضية الحرية، ب.م، 1988، ص4.
4) محمد فهمي، الرعاية الاجتماعية بين حقوق الانسان وخصخصة الخدمات، ط1، دار الوفاء للنشر، مصر، ب.ت.، ص274.
5) مجد الدين خمش، علم الاجتماع: الموضوع والمنهج، ط3، عمان، 2005، ص10.
6) مصطفى العوجي: الأمن الاجتماعي مقوماته وتقنياته ارتباطه بالتربية المدنية، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983، ص47-48.
7) محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة- جامعة أسيوط، 2009، ص22.
8) مراد لطالي، الأمن الانساني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 5، جامعة سطيف كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص176.
9) محمد عمارة، الاسلام والأمن الاجتماعي، ط1، دار الشروق، مصر، 1998،ص12.
10) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص404.
11) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط2، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1983، ص497.
12) مختار حمزة: أسس علم النفس الاجتماعي، ط1، جدة، دار المجمع العلمي، 1979، ص112.
13) إحسان محمد الحسن تنظيم المجتمع، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.، ص95.
14) احمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، الاسكندرية، مطبعة الاشعاع الفنية، 1986،ص136.
15) محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989،ص379-380.

16)قيس النوري: الحضارة والشخصية، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص69-70.
17)حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الأفريقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996، ص224.
18)حسين علوان: النظام السياسي في أثيوبيا، مجموعة البحوث المقدمة للحلقة الدراسية التي نظمها معهد الدراسات الاسيوية والأفريقية في الجامعة المستنصرية في بغداد بعنوان النظم السياسية في العالم الثالث، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1987، ص81.